المدير العام
اللواء عباس ابراهيم

كورونا والأمن العام

جائحة كورونا التي اجتاحت العالم ومنه لبنان، فرضت على المديرية العامة للامن العام، كما على سائر المؤسسات العسكرية والامنية، تحديات من نوع استثنائي، او اذا صح التعبير، تحديات من خارج المتوقع او المحتمل. للمرة الاولى يصيب التهديد صحة الانسان بخطر قاتل لا يقوى عليه القطاع العسكري بالاساليب التقليدية والمبتكرة التي اعتاد عليها في درء المخاطر عن الوطن والشعب.

هذه التحديات تجمع عناصر شديدة التعقيد بالنسبة الى الامن العام جراء واجباته ووظائفه، التي يتشابك فيها الامني مع الاداري. وهذا بالذات ما يستدعي استشرافا استباقيا بادرت اليه المديرية العامة للامن العام حماية للمواطنين والمقيمين، وحتما لعسكرييها من كل الرتب.

على المستوى الاداري، في مكاتب ودوائر ومراكز الامن العام المركزية والاقليمية، تعمل المديرية على وضع تقديرات علمية قابلة للتحقق بشكل سريع، خصوصا في ظل تصريحات صادرة عن ارفع المختبرات البحثية والاختصاصية في العالم الجرثومي، عن وجوب الاستعداد للتكيف مع هذا الوباء الذي قد يستمر طويلا جراء قدراته الجينية على التجدد. فالى الاجراءات الاحترازية المعروفة لجهة التوقف موقتا عن استقبال الطلبات في المراكز الاقليمية حماية للمواطنين والعسكريين، الى التقيد باجراءات مسافات التباعد الاجتماعي او ما يُسمى المساحات الطبية الآمنة وبرامج التعقيم، فإن العمل المستقبلي الذي نحن في صدده يأتي تتمة لما انجز على مستوى المكننة واجراء المعاملات من بُعد.

ما حصل من تطورات على مستوى تفشي هذا الوباء، فإن كل السيناريوهات ذات طبيعة سوداوية، وهذا يفرض تخصيص الموارد الممكنة لاستكمال ما تحقق تقنيا على طريقة حماية الجميع. علما ان بعض الخطوات تستلزم تشريعات جديدة وحديثة لضمان تثبيت شرعية المعاملات، انطلاقا من هوية مُقدم المعاملة مرورا بالمستندات والوثائق المطلوبة والصحيحة. اما في الجانب الامني، فإن الامر يصبح اكثر دقة وحساسية.

الاعباء الملقاة على عاتق الوحدات العملانية في ازدياد مطرد وهي ما تنفك تتراكم. بعدما كانت محصورة بتعقب شبكات التجسس والارهاب ومكافحتها، صار من ضمن واجباتها الوطنية، ووفقا للقوانين والقرارات الحكومية الاجرائية، المبادرة حينا، والمؤازرة احيانا في تنفيذ اجراءات التعبئة والحظر. المديرية العامة للامن العام تقوم بواجباتها في هذا السياق وفقا لارفع المعايير القانونية التي تحترم الحريات الفردية والشخصية حتى ابعد الحدود، والامور مرجحة لتحقيق معدلات نجاح اعلى اذا تعاون المواطنون والمقيمون مع القرارات ذات الصلة بروحية التفاعل الايجابي، وعلى قاعدة "درهم وقاية خير من قنطار علاج".

اضافة الى ما ينبغي التنبه اليه بكثير من الحذر، هو ما ترشحه توترات الازمات الاقتصادية والاجتماعية من "احتمالات امنية" قابلة للاستغلال والاستثمار، سواء من الجماعات الارهابية، ام ممن يعملون على احداث مزيد من الفوضى على طريق تقويض النظام العام. واذا كان ينبغي التأكيد دائما على حق التظاهر والتعبير كحقين طبيعيين وليسا محل نقاش، فإن المتوقع والمأمول من اللبنانيين هو اليقظة بإزاء استغلال ما هو حق لتحقيق ما هو باطل.

على مستوى الجماعات الارهابية، فإن خلاياها ليست في حال نوم. كما ان جائحة كورونا لا تشكل اي ضمان لكبحها، ذلك ان الانتحاري الذاهب طوعا الى قتل نفسه وآخرين لن يثنيه الوباء عن جنونه الايديولوجي. واوضح الامثلة في هذا السياق، هو ما حصل في اوروبا خلال شباط ونيسان الماضيين من عمليات ارهابية في بلدة رومان ـ سو ـ ايزير، جنوب شرق فرنسا، وفي لندن وجنوبها، عدا عن احباط عملية هجوم كانت تستهدف عاصمة الدانمارك.

كل هذا يستدعي حذرا شديدا من اي خروقات امنية، واذا حصلت فإنها ستستهدف لبنان ولن تميز بين موالاة ومعارضة. لا بل العكس، حصول امر كهذا يعني الغاء الدولة وما تقدمه من ضمانات للجميع، موالين ومعارضين.